تصدير ٧٢٣ ألف طنٍ من الأسماك والأحياء البحرية عبر ميناء ومطار عدن

■،، عدن/ سبأ

صدرت اليمن عبر ميناء ومطار عدن الدولي خلال أبريل المنصرم ٧٢٣ ألف كيلو جرام من الاسماك المجمدة والأحياء المائية المتنوعة بقيمة ٣٥٤ مليوناً و١٩٩ ألف ريال.

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بعدن عبدالله هادي عمر لـ(سبأ) أن هذه الصادرات شملت الشمد، القد، الباغة، الحبار ، الجمبري ، الفرس ، الكمل ، سمك القرش ، واللخم. .

وأشار إلى أن عددا من الشركات العربية والاوروبية التي سوقت المنتجات اليمنية من الاسماك إلى الاسواق الاردنية واللبنانية والفرنسية والاسبانية والروسية أبدت رغبتها في زيادة حجم الصادرات خلال الربع الثاني من العام الجاري وذلك للجودة العالمية التي تتمتع بها الاسماك اليمنية.

رفع ٩٩٢ طناً من مخلفات البناء من وسط مدينة الحديدة

■،،الثورة / يحيى كرد

يواصل مكتب الأشغال العامة بمحافظة الحديدة للأسبوع الثالث على التوالي تنفيذ حملة شاملة لرفع وتنظيف كافة شوارع وحارات وأحياء مدينة الحديدة المختلفة من مخلفات البناء التي شوهت المدينة

وأوضح الأخ/ صالح حميد شرف مدير عام مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة الحديدة في تصريح لـ"الثورة" بأن حملة رفع مخلفات البناء من شوارع وحارات وأحياء مدينة الحديدة تأتي في إطار أنشطة مكتب الأشغال العامة والطرق بالمحافظة حيث تمكنت الحملة من رفع ٩٩٢ طنا من مخلفات البناء منذ بدايتها ..مشيرا الى أن الحملة ستتواصل إلى أن يتم تطهير وتنظيف مدينة الحديدة من مخلفات البناء التي شوهت منظرها وجمالها السياحي الذي تتمتع به .

تأهيل ٣٤٧ امرأة في عدد من المجالات بعدن

■،، عدن/سبأ

أهلّت جمعية المرأة اليمنية للخدمات الاجتماعية بعدن خلال الربع الأول من العام الجاري ٣٤٧ امرأة من محافظة عدن ونازحات أبين المتواجدات في المحافظة في مجالات الكمبيوتر والأنشطة الاقتصادية والحرفية المتنوعة.

وأوضحت رئيسة الجمعية أنيسة طربوش لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن النساء استفادت من سبع دورات نظمتها الجمعية في تنمية مداركهن العلمية والمهنية للإسهام في الانخراط في سوق العمل والحصول على قروض ميسرة من صناديق الاقراض التنموية الاجتماعية والمنشآت والصناعات الصغيرة في عدن.

وذكرت طربوش أن الجمعية نفذت خلال الربع الأول من العام الجاري مشروعاً خدمياً انسانياً لتدريب وتأهيل ٩٧٩ طفلاً من سن الخامسة إلى العاشرة من أبناء نازحي ابين المتواجدين في عدن في مجالات التعليم والرسم الحر والعلوم المعرفية بالتعاون مع منظمة "انترسوس" الايطالية العاملة في اليمن والمعنية بشؤون التنمية الاجتماعية .

استكمال جولة مفاوضات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية

■،،جنيف/سبأ

استكملت أمس بالعاصمة السويسرية جنيف جولة مفاوضات انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية واللقاءات الأخرى المرتبطة بها.

حيث قام وزير الصناعة والتجارة الدكتور سعد الدين بن طالب بعقد عدد من اللقاءات المتصلة بهذا الجانب، وبحث عدداً من المواضيع مع المنظمات الأخرى، فقد جرى عقد لقاءين مع الوفد الأوكراني لمحاولة التوصل إلى اتفاق ثنائي حول الوصول للأسواق والسلع، والاجتماع التمهيدي السابق الذي عقد الجمعة الماضية.

والتقى الوزير بن طالب سفير النرويج رئيسة المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية آلن هانسن/ والذي يعد أعلى سلطة اتخاذ القرارات في المنظمة والذي سيقوم لا حقا بإقرار حزمة من الوثائق بانضمام اليمن للمنظمة هذا العام.

كما التقى وزير الصناعة والتجارة بسفير الولايات المتحدة بالمنظمة مايكل بانكي في لقاء تشاوري تم خلاله التأكيد على مساندة اليمن انضمام اليمن للمنظمة هذا العام.

وبحث الوزير بن طالب مع سفير سنغافورة كواك فواك سينج وسائل دعم إنضمام اليمن للمنظمة العالمية وتطوير التعاون بين البلدين الصديقين .

كما بحث وزير الصناعة مع السكرتير العام للمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) السيد سوباتشي /نتائج المؤتمر الـ ١٣ للإنكتاد، المنعقد مؤخراً في العاصمة القطرية الدوحة ,ومناقشة وسائل تطوير التعاون بين اليمن والمنظمة وأهمية دعم المنظمات الدولية الأخرى لليمن خاصة خلال هذه الفترة الانتقالية التي تم بها اليمن.

إلى ذلك بحث الوزير بن طالب في أجتماع تشاوري مع نائب مدير عام منظمة التجارة العالمية فالنتين روجو وممثلي عدد من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة العالمي وسكرتارية برنامج الإطار المتكامل للمساعدة الفنية للدول الأقل نمواً، المساعدات الفنية المرتبطة بالتجارة في اليمن خلال الفترة القصيرة القادمة، والتي تم الاتفاق على بعضها في إطار استكمال المرحلة الأخيرة من عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية .بالإضافة إلى وضع خطة للمساعدة المرتبطة بالمرحلة اللاحقة عقب حصول اليمن على العضوية الكاملة في المنظمة العالمية .

شارك في الاجتماع السفير المندوب الدائم لليمن لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة الدكتور ابراهيم سعيد العدوفي والوفد المرافق لوزير الصناعة والتجارة.

تمويلاتها الاستثمارية تقدر بـ١٠٢ مليون دولار

٦ مكونات رئيسية تستهدفها استراتيجية تنمية القطاع السمكي ٢٠١٢-٢٠١٦م

■،،تقرير/ أوسان الكمالي

حددت مسودة الإستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي الاحتياجات الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦م بحوالي ١٠٢ مليون و٢٤٤ ألف دولار بهدف انتشاله من الأوضاع الحالية والرفع من كفاءته للإسهام في تدعيم الاقتصاد الوطني باعتباره قطاعاً واعداً.

وقال وكيل وزارة الثروة السمكية عبدالله عوض باسنبل: إن الاستراتيجية تهدف إلى وضع القطاع السمكي في المسار الصحيح وحشد التمويلات اللازمة لتنميته من خلال تطوير القاعدة الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد السمكية وفق خطط وبرامج إنمائية تلبي احتياجات التحديث والإصلاح في القطاع.

ويرى المدير الوطني لمشروع دعم التنوع الاقتصادي المهندس خالد حزام أن الإستراتيجية ستضع الخطوط العريضة للتنمية المستدامة للقطاع السمكي وستعمل على دعم وتنمية قطاع الاصطياد والاستزراع السمكي على المدى الطويل. كما تتضمن تحليلا شاملا للوضع الراهن يبين التحديات والمشاكل التي يواجهها القطاع في المجالات المختلفة، كما تشمل الرؤية والأهداف وأولويات الحلول وخطة العمل التنفيذية للأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٦م، بما في ذلك البرامج والمشاريع التنموية المقترحة والمطلوبة لتحقيق أهداف القطاع السمكي.

وتستهدف استراتيجية تنمية وإدارة القطاع السمكي التي أعدتها وزارة الثروة السمكية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والتي دشنت خلال الأسبوع الماضي؛ ٦ مكونات رئيسية ,الأول يستهدف تعزيز قدرات وزارة الثروة السمكية للتخطيط الإستراتيجي والتنفيذ مع بنية مؤسسية فعالة، وتحسين تسهيلات البنية التحتية، وأطر قانونية فعالة، ونظم معلومات دقيقة للبيانات السمكية جنباً إلى جنب مع دمج عمليات تخطيط ووضع السياسات السمكية وتنسيقها في إطار تطوير السياسات الوطنية لضمان كفاءة الإدارة السمكية وتعزيز أداء القطاع السمكي" بتكلفة ٣٤ مليوناً و٥، ٩١٤ ألف دولار، بينما المكون الثاني يستهدف تكوين إدارة مستدامة للموارد السمكية مع نظّم فعال للمتابعة والرقابة والإشراف، وتعزيز القدرات البحثية، وأنظمة دقيقة للبيانات السمكية، وتحسين التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وزيادة تكيّف القطاع السمكي مع التغيرات المناخية والبيئية وضمان الإدارة المستدامة للمخزون السمكي والحفاظ على الموارد البحرية" بتكلفة ٣٤ مليوناً و٥٣٠ ألف دولار.

ويشمل المكون الثالث "تعزيز إمكانيات تجارة وتسويق وتصدير الأسماك (محلياً ودولياً) وتحسين جودة الأسماك (المنتجات السمكية) وتعزيز أنظمة جودة وسلامة الأغذية وفقاً للمعايير الدولية وضمان زيادة القيمة (العوائد) الاقتصادية من القطاع السمكي ومساهمته في الأمن الغذائي للبلد" بتكلفة ١٢ مليوناً و٥٣٠ ألف دولار. ويعمل المكون الرابع على تعزيز مساهمة الاستزراع السمكي وتربية الأحياء البحرية والمشاريع الصغيرة والمتوسّطة في نمو الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص، والاستثمار في المشاريع التجارية (السمكية)، وأبحاث العميل، من دون آثار سلبية على البيئة أو التنوّع الحيوي أو الاستخدامات الأخرى للأراضي والموارد المائية" بتكلفة ٧ ملايين و٣٦٠ ألف دولار.

كما يعمل المكون الخامس على تعزيز سبل عيش مجتمعات الصيادين من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمرافق التشغيلية السمكية من خلال مبادرات الإدارة المجتمعية، والأنشطة المدرّة للدخل من خلال السبل البديلة للعيش المستدام، والحصول على التسهيلات الائتمانية والتمويل وضمان الوصول الاستخدام العادل والمستدام للموارد وبالتالي تعزيز تنمية المجتمع بما يؤدّي إلى التخفيف من الفقر"، تبلغ تكلفته ٨ ملايين و٧٨٠ ألف دولار.

وأخيراً تستهدف الإستراتيجية تمكين مجتمعات المرأة الساحلية عن طريق توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحصول على التسهيلات الائتمانية والتمويل الصغير، والسبل البديلة للمعيشة المستدامة المدرّة للدخل من خلال مبادرات للإدارة المجتمعية، ودعمها بسياسات تعمّم النوع الاجتماعي على المستوى الوطني، وضمان الوصول المستدام والاستخدام العادل للموارد وبالتالي تعزيز تنمية المجتمع، والذي تقدر تكلفته بـ ٤ ملايين و١٣٠ ألف دولار.

وتمتلك اليمن سواحل يصل طولها إلى ما يقارب ٢٥٠٠ كم ، ومياهاً إقليمية غنية بالأسماك والأحياء البحرية المختلفة ويمارس حوالي ٨٠ ألف صياد مهنة صيد الأسماك.

رأي اقتصادي

مستقبل الوساطة المالية

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

□ ليس بخاف على واضعي السياسات المالية والاقتصادية والاستثمارية والمصرفية، أهمية أسواق المال والبورصات في إنجاح عمليات تحويل الديون العامة والخاصة إلى رأس مال وإنجاح عملية الخصخصة، بالإضافة إلى توفيرها تمويلات للمشاريع الاقتصادية، التي لا يكون بمقدور مؤسسات تسليفية أو إقراضية توفيرها وتمويلها، فالقوانين المنظمة لمهنة الوساطة المالية تؤمن حقوق وأموال المتعاملين مع مؤسسات الوساطة المالية وتلزمها باعتماد الشفافية والمصداقية في عملياتها وتزويد عملائها شخصياً ودورياً بكشوفات لحساباتهم وبالبيانات لهذه الحسابات ونشر بياناتها وميزانياتها في الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة، بحيث تعكس أوضاعها.

وتلعب غالبية البلدان المشهورة والمتقدمة التي لديها أسواق وساطة مالية دوراً متميزاً ورياديا، باعتبارهما مركزاً للعديد من الأنشطة الاقتصادية والسياحية والتجارية والثقافية، لكن التداعيات والأحداث والتطورات الإقليمية والعالمية ضغطت باتجاه فقدان تلك الأسواق لغالبية عوامل التميز والريادة في المجال المالي والاستثماري، نتيجة للتطورات المالية والمصرفية التي حصلت في مراكز إقليمية ناشئة تقوم بعرض مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية والمالية وبإدارة بشرية ذات كفاءة عالية وأساس معلوماتي متطور.

ومن هذا المنبر فإنني أؤكد أن المراكز الناشئة لديها مجال مفتوح للاطلاع والارتقاء بدور متجدد في الوساطة المالية بدلاً من الوساطة المصرفية والمالية التقليدية، وذلك بسبب الحاجة لتمويل مشاريع البنية التحتية وعمليات إعادة هيكلة اقتصادياتها، التي لن يكون بالإمكان توفيرها من قبل الحكومات المحلية للدول الناشئة ومن المساعدات والقروض التي تقدم لها، فالتحول من الوساطة المصرفية والمالية التقليدية إلى الوساطة الحديثة والمطورة، هو قمة الأمور الواعدة للدول والأسواق الناشئة ولمصلحة اقتصادياتها وتنميتها وحياتها الاجتماعية والاقتصادية.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يكرم موظفيه بمناسبة اليوم العالمي للعمال

■،، صنعاء/سبأ

كرم بنك التمويل للتمويل الأصغر بصنعاء أمس ١٣ موظفا وموظفة من كوادره في المركز الرئيسي والفروع بمحافظات الجمهورية بمناسبة اليوم العالمي للعمال.

وفي حفل التكريم الذي حضره ممثل الحكومة في مجلس إدارة البنك أسامة الشامي والقائم بأعمال مدير شبكة أليمن للتمويل الأصغر نجاح المجاهد، أوضح المدير التنفيذي للبنك محمد اللاعي أن إدارة البنك ستقوم خلال الفترة القادمة بالتعاقد مع أقوى شركات التأمين لتوفير التأمين الحياتي والتأمين الصحي للموظف وأسرته من الدرجة الأولى بحيث يشمل التأمين الموظف وزوجته وأبناءه ووالديه.

وأشار إلى أن البنك يخطط خلال الفترة القادمة لاستيعاب ٤٥٠ موظفا جديدا خلال العام القادم ٢٠١٣م على مستوى الإدارة العامة للبنك وفروعه.. داعيا كادر البنك إلى بذل المزيد من الجهود للارتقاء بخدمات البنك المقدمة لشريحة الفقراء والتميز في تقديم المنتجات التي تسهم في التخفيف من الفقر وسط المجتمع.

ولفت إلى أن البنك سيبدأ قريبا تنفيذ برنامج توعوي يستهدف محو الأمية المالية لنحو ٢٠٠ طالب وطالبة من طلاب المدارس في أمانة العاصمة بهدف تعريف شريحة الطلاب على الخدمات البنكية والمالية وتعزيز ثقافة الادخار في أوساط الطلاب لمواجهة الظروف المستقبلية بقدرة وبما يضمن مستقبلا أفضل لليمن على المستوى المتوسط والبعيد.

وكان مدير إدارة العمليات في الإدارة التنفيذية للبنك مهند المقطري ومدير إدارة الموارد البشرية علي جبران العنسي قد أشارا في كلمتيهما خلال الاحتفال إلى خطط البنك في الجانب المالي وتقديم القروض وابتكار المنتجات الجديدة وكذا في جانب تطوير الموارد البشرية.. حاثين زملاءهم الموظفين إلى بذل المزيد من الجهد والإخلاص في سبيل الحفاظ على مكانة البنك في سوق التمويل الأصغر على مستوى اليمن والمنطقة العربية وزيادة محفظة القروض النشطة إلى أكثر من مليار دولار خلال الفترة القادمة.

عقب ذلك قام عضو مجلس الإدارة أسامة الشامي والمدير التنفيذي للبنك محمد اللاعي بتكريم موظفي وموظفات البنك.

دراسة تشدد على التوسع في قاعدة التصدير

■،،خاص/ الثورة

شددت دراسة على أهمية التوسيع في قاعدة التصدير من خلال تنمية صادرات القطاعات الإنتاجية مؤكدة على ضرورة تشجيع وتنمية القدرات التنافسية في الاقتصاد وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

وكان خبراء قد دعوا إلى إنشاء بنك لتمويل الصادرات اليمنية مؤكدين أن هذه المؤسسة التمويلية ستعمل على تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل مقترحين في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية إستراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي.

وأشاروا إلى أنه توجد في كثير من الدول التي تبنت هذا التوجه بنوك سميت بنوك التجارة الخارجية حيث انحصرت مهمتها الأولى في تنمية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.

وما تزال الصادرات غير النفطية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٦٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.